مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (3) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (3) 2012

النمو الاقتصادي في سورية ومنعكساته على التشغيل خلال الفترة 2002 حتّى 2009 (باستخدام نموذج مرونة القوى العاملة(MPEM))

الدكتور عبد الهادي الرّفاعي*
الدكتور عصام اسماعيل**
غدير حبيب***

(تاريخ الإيداع 19 / 3 / 2012. قُبِل للنشر في 8 / 7 / 2012)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور النمو الاقتصادي في الحدّ من مشكلة البطالة في سورية، وتحديد أهميّة هذا الدّور عبر الزّمن، ودراسة مؤشّر البطالة ودوره في إعطاء صورة عامّة عن واقع التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، إضافةً إلى دراسة دور كل قطاع من القطاعات المشكّلة للاقتصاد السّوري في الحدّ من تلك المشكلة من خلال إعداد نموذج مرونة التوظيف، والذي يحدّد المرونة المرافقة لكل قطاع على شكل معاملات تدخل في النموذج، وتتجلّى أهمية هذا البحث من خلال التعريف بماهية البطالة وأنواعها وسبل الحد منها في إطار النموذج المقترح، ومن أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها:

- هناك نموذج يعبّر عن مرونة التوظيف بحسب القطاعات في سورية
- لا تختلف مرونات التوظيف بحسب القطاعات الاقتصاديّة المختلفة.

الكلمات المفتاحيّة: النمو الاقتصادي، البطالة، نموذج مرونة توظيف القوى العاملة، مؤشّر البطالة، التنمية.

*أستاذ – قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– حلب– سورية.
***طالب دكتوراه – قسم الإحصاء والبرمجة– اختصاص السكان والتنمية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (3) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (3) 2012

Role of Economic Growth and its Effects in Working at Syria With-in period 2002 till 2009 (by using Man-Power Elasticity Model(MPEM))

Dr.AbdulHadi Al-Rifai*
Dr. Esam Ismail**
Ghdear Hbeeb***

(Received 19 / 3 / 2012. Accepted 8 / 7 / 2012)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the role of economic growth in decreasing un-employment in Syria. It defines the importance of this role through time, and it studies un-employment indictor and shows its role in giving a general view about the reality of social and economic development. Besides, studying the role of each economic sector, constituting the Syrian economy, in decreasing that problem by designing the Man-Power Elasticity Model (MPEM). This model defines the associate elasticity for each sector. The importance of the research lies in defining the term un-employment and determining the tools needed to decrease it within the suggested frame work of the model. Finally, the most important results we have reached are:

- There is a model that describes working elasticity according to economic sectors.
- There are no variances among elasticities of different economic sectors.

Keywords: Economic Growth, Unemployment,Man-Power Elasticity Model, Unemployment Indictor, Development.

***Professor , statistics & Programming Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Associate Professor, Department of Economic Planning, Faculty of Economics, Aleppo University, Aleppo, Syria.**
****Master Student Department Of statistics & Programming, Population and Development specialty, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**.

مقدّمة :

تعدّ مشكلة البطالة في الوقت الرّاهن إحدى المشكلات الأساسيّة التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدّمها وأنظمتها الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسيّة، فلم تعد البطالة مشكلة العالم النامي فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدّول المتقدّمة، ولعلّ أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي توجد في الدّول الغنيّة المتقدمة والنامية على حدّ سواء هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والرّاغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه**[1]**.

تعد البطالة الصّريحة(Open Unemployment) من القضايا التنمويّة التي تحظى بالاهتمام الواسع في البلدان النّامية، فمن الناحية النظريّة إنّ تأمين العمل للقوى العاملة لفترة طويلة من الزّمن في إطار منظومة تأمينيّة شاملة يعدّ من المتطلبات الأساسيّة بالنسبة لقوّة العمل المحليّة في إطار التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولا سيما بالنسبة لطبقة الفقراء، طبعاً مع استبعاد تلك الفئة غير القادرة على العمل ممن أصيبوا بإعاقات أو عاهات أو غير راغبين بالعمل أساساً على الرّغم من مقدرتهم على القيام به **[2]**، ومن هنا يمكن أن نعد القوى العاملة التي تبحث عن عمل ولا تجده تدخل في فئة البطالة الصّريحة**[3]**.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في الأبعاد السلبيّة المختلفة للبطالة، وما تعكسه هذه المشكلة من حالة اقتصاديّة غير سليمة، لا تتلاءم مع متطلّبات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، إضافةً إلى عدم قدرة الاقتصاد الحالي على استيعاب الفائض من القوى العاملة واستثماره في النشاط الاقتصادي، إضافةً إلى اختلاف مرونة التوظيف بحسب القطاع الاقتصادي، وكذلك تبدو مشكلة البحث في الدور المتواضع للنمو الاقتصادي في التّوظيف، وربّما قد يتمّ إثبات ذلك من خلال مرونة التوظيف الكليّة والتي تبين المساهمة المتواضعة للناتج المحلّي الإجمالي في الحدّ من البطالة.

أهمّيّة البحث وأهدافه :

تكمن أهميّة البحث العلميّة من خلال التعريف بماهيّة البطالة وأنواعها وأسبابها والضرورة الملحّة لمعالجتها لكونها تؤثّر بصورة سلبيّة على التنمية وتعد من أهم معوقاتها، إضافةً إلى رصد الدّور الذي يلعبه النمو الاقتصادي في الحدّ من البطالة.

أمّا الأهميّة العمليّة فتبدو واضحة من خلال النموذج المقترح الذي يسلّط الضوء على دور النمو الاقتصادي في الحدّ من مشكلة البطالة في كل قطاع على حدا، من خلال تقدير مرونة التوظيف بحسب القطاع، باستخدام نموذج المرونة(Elasticity– Model).

فرضيّات البحث وتساؤلاته :

تمّ إعداد فرضيّات البحث كتشخيص للمشكلة، على نحوٍ تكون هذه الفرضيّات بمثابة سياسة يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى حلّ لمشكلة البطالة على مستوى سورية:

- يوجد نموذج يعبّر عن مرونة التوظيف بحسب القطاعات في سورية وهو من الشّكل:

$$\dot{E} = \beta_A \times (H_A \times \dot{Y}_A) + \beta_I \times (H_I \times \dot{Y}_I) + \beta_B \times (H_B \times \dot{Y}_B) + \beta_T \times (H_T \times \dot{Y}_T) + \beta_{ST} \times (H_{ST} \times \dot{Y}_{ST}) + \beta_F \times (H_F \times \dot{Y}_F) + \beta_{SE} \times (H_{SE} \times \dot{Y}_{SE}) + \gamma \Delta PR + \varepsilon$$

- **لا تختلف** مرونات التوظيف بحسب القطاعات الاقتصاديّة المختلفة.

منهجيّة البحث :

إنّ المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة المراجع وجمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج ووضع التوصيات التي تعالج مشكلة البحث.

مكان البحث وزمانه:

سورية خلال الفترة 2002-2009.

علاقة النمو الاقتصادي بالتشغيل :

يوجد العديد من الاقتراحات فيما يتعلّق بعلاقة النمو الاقتصادي بالعمالة وخصوصاً فيما يتعلّق بهذه العلاقة في المراحل الأولى لانتعاش أو إعادة هيكلة أي اقتصاد في العالم، ومع ذلك فإنّ معدّل البطالة يعد كمؤشر مهمّ، ليكون إحصائيّة التراجع للاتجاهات الاقتصاديّة (Lagging Indictor) في أي اقتصاد وتعد هذه الإحصائيّة مثالاً يعكس كيف كان التحوّل الاقتصادي في الفترة السابقة وما هو مستقبل هذا التحوّل في إطار النمو الاقتصادي**[4]**، وعلى أيّة حال فإنّ المشكلة الأساسيّة ليست فقط في معدّل نمو العمالة (التوظيف) وإنّما أيضاً في مدى القدرة على خلق الوظائف الجديدة كفرص عمل تستوعب المعروض من القوى العاملة على شكل عمال دائمين يساهمون بطريقة مباشرة في خلق الناتج المحلّي الإجمالي، حيث يلاحظ وفقاً لاقتصاديّات العمل انخفاض في معدّل خلق الوظائف أو فرص العمل الجديدة خلال السنة الأولى لعمليّة إعادة هيكلة الاقتصاد (الإصلاح الاقتصادي) والذي يتمثّل بمظاهر ربما هي السّائدة في بدايات الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن هذه المظاهر، تحسّن في أحد القطاعات على حساب الآخر بالتالي زيادة استخدام للعمالة في هذا القطاع من دون إيجاد فرص عمل جديدة، إضافةً إلى ظاهرة التطوّر التقني التي تستخدم لرفع الإنتاجيّة بالتالي التخفيض من الاعتماد على العمالة**[5]**.

ومن المتعارف عليه وفق الأدبيّات الاقتصاديّة أنّ النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي ودال وهام في نمو التشغيل ولكنّ بعض هذه التأثيرات يأخذ فترة ليظهر نتائجه**[6]**.

ومن هنا يمكن دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي – والذي يقاس من خلال الناتج المحلّي الإجمالي وفجوة الناتج (Output Gap) والتي تعبّر عن الانخفاض الحاد في العمالة نتيجة انخفاض الناتج الاقتصادي القومي–والقوى العاملة خلال الفترة من عام 2001 وحتّى 2010 في سورية على الشكل الآتي:

مفهوم الطلب على العمل(Concept Of the Demand for Labour)

إنّ الطلب على الأيدي العاملة على المستوى الكلي يمثّل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، ويعني ذلك أن الطلب على العمل هو طلب مشتق (Derived Demand) من الطلب

على السلع والخدمات التي ينتجها العامل، وإنّ صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته**[7]**، وينص قانون الطلب على العمل (Law of Demand) على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي، هي علاقة عكسيّة، ومن هنا كان لا بدّ من دراسة الطلب على العمل بهدف الوصول إلى النموذج المطلوب**[8]**.

خضوع سلعة العمل لقانون العرض والطلب :

يمكن أن نتعامل مع العمل كسلعة بهدف التفسير الاقتصادي لعرض العمل، بالتالي التحليل الاقتصادي لعرض العمل وأثره في تخطيط القوى العاملة، إذ إن تراكم رأس المال والتقدم التقني وزيادة عدد العاملين يسهم في زيادة الإنتاج على المدى البعيد، ولكن نلاحظ وجود أثر مزدوج لعدد العاملين على المدى القصير والبعيد ذلك أنه لا يوجد أثر يذكر لتراكم رأس المال لكونه ثابتاً على المدى القصير، وأيضا لا يوجد أثر للتقدم التقني لكونه ثابتاً أو محدوداً على المدى القصير أيضاً، وعلى أساس أن الناتج الحدي للعمل ، والمستوى العام للأسعار ، وكما نعلم فإن انخفاض معدل الأجر الحقيقي ينخفض مع انخفاض الناتج الحدّي للعمل، ومع الأخذ بالافتراض القائل أنه لا بد أن تتحقق المساواة بين قيمة الناتج الحدي والتكلفة الحدية للعمل التي تتمثل بالأجور الاسمية ()، أي**[9]**:

$$w = P \times y'(l) \rightarrow y'(l) = \frac{w}{P} \quad \text{.....1}$$

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الناتج الحدي لاحظ الجدول(1)، هو قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية مطروحاً منه الناتج في السنة السابقة، في حين أن الناتج الحدي للعمل هو الناتج الحدي مقسوماً على عدد المشتغلين في نفس العام، وبهدف تخفيف الفجوة بين (قيمة الناتج الحدي للعمل التي هي الناتج الحدي للعمل× الرقم القياسي للأسعار) والأجور الحقيقية التي هي عبارة عن الأجور الاسمية مقسومة على الرقم القياسي للأسعار إذ نلاحظ أنّ الفجوة بلغت ذروتها بما يقدّر 64891- ل.س عام 2009 الأمر الذي يدل بشكل أو بآخر على أن العمل لا يحقق الإنتاجية المرجوة وأن معدلات التشغيل دون المستوى المطلوب خلال ذلك العام إضافةً إلى باقي الأعوام التي تحقق فجوة سالبة فيما عدا العام 2008، ومن هنا ومن أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة المشتغلة، لا بد من جعل الفجوة أصغر ما يمكن من خلال رفع الإنتاجية وزيادة عدد العاملين بما يتناسب والزيادة في الإنتاجية. ومن هنا لا بد من دراسة العلاقة بين الفجوة (كمؤشّر تابع) والنمو الاقتصادي.

جدول(1) تطور الفجوة بين الأجر الحقيقي(000) وقيمة الناتج الحدي للعمل في سورية بين عامي 2001- 2010

المؤشرات / العام	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2001	95.0	46500	48947	892920000	4684	–	–	–	–
2002	102.0	48456	47506	930340000	4822	37420000	7760	7915	-39591
2003	104.0	55944	53792	1074163000	4535	143823000	31714	32983	-20809
2004	107.0	65976	61660	1266891000	4614	192728000	41770	44694	-16966
2005	112.0	78456	70050	1506440000	4693	239549000	51044	57169	-12881
2006	115.0	88800	77217	1704974000	4694	198534000	42295	48639	-28578
2007	126.0	108204	85876	2017825000	4913	312851000	63678	80234	-5642
2008	140.5	127464	90722	2445060000	4847	427235000	88144	123842	33120
2009	154.9	136128	87881	2519151000	4992	74091000	14842	22990	-64891
2010	162.51	145392	89466	2791775000	5054	272624000	53942	87661	-1805

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المجموعات الإحصائية السورية لعدة سنوات، وحسابات خاصة.

حيث:

1. الرقم القياسي العام لأسعار التجزئة(P)بـ%، **2.** الأجور الاسمية السنوية(W)=*الأجور الشهريّة×12*، **3.** الأجور الحقيقية السنوية(W/P)بالليرة السورية، **4.** الناتج المحلي الإجمالي(GDP) *بالليرة السورية*، **5.**عدد المشتغلين *(مشتغل)*، **6.** الناتج الحدي $(GDP_i - GDP_{(i-1)})$ *(بالألف ليرة)*، **7.** الناتج الحدي للعمل(الناتج الحدي÷ عدد المشتغلين)، ليرة لكل مشتغل، **8.**(P)×الناتجالحدي للعمل=(قيمة الناتج الحدي للعمل بالليرة السورية)، **9.** الفجوة بين الأجور الحقيقية والأجور المثالية بهدف التشغيل الكامل=قيمة الناتج الحدي للعمل–الأجور الحقيقية.

تمّ القيام ببعض الاختبارات الاحصائيّة بهدف تحديد طبيعة السلاسل المدروسة، للوصول إلى أكثر العوامل تأثيراً في الفجوة، باستخدام اختبار السببيّة على الشكل الآتي:

- دراسة استقرار وسكون السلسلة:من خلال اختبار جذر الوحدة (*Unit root*)، تبيّن الآتي:

الجدول(2) نتائج اختبار جذر الوحدة

مؤشّر فيليبس بيررو	القيمة الحرجة	مستوى المعنويّة	القيمة المحسوبة	المؤشّر	الفروق	مستوى الدلالة
PP Test Statistic	-2.59337	1% Critical Value*	-3.1714	الفجوة	الفرق الثاني	%5
		5% Critical Value	-2.0056			
		10% Critical Value	-1.6458			
PP Test Statistic	-5.50609	1% Critical Value*	-4.8875	عدد المشتغلين	الفرق الأوّل	%1
		5% Critical Value	-3.4239			
		10% Critical Value	-2.864			
PP Test Statistic	-3.55561	1% Critical Value*	-5.2459	الأجور الحقيقيّة	الفرق الثاني	%5
		5% Critical Value	-3.5507			

			-2.9312	10% Critical Value		
-	الفرق الثاني	الرقم العام للأسعار	-5.2459	1% Critical Value*	-1.72555	PP Test Statistic
			-3.5507	5% Critical Value		
			-2.9312	10% Critical Value		
%5	الفرق الثاني	الناتج المحلّي الاجمالي	-5.2459	1% Critical Value*	-4.32287	PP Test Statistic
			-3.5507	5% Critical Value		
			-2.9312	10% Critical Value		
%5	الفرق الثاني	الأجور الاسمية	-5.2459	1% Critical Value*	-2.67167	PP Test Statistic
			-3.5507	5% Critical Value		
			-2.9312	10% Critical Value		
%5	الفرق الأوّل	الناتج الحدي للعمل	-4.8875	1% Critical Value*	-4.06906	PP TestStatistic
			-3.4239	5% Critical Value		
			-2.864	10% Critical Value		
%5	الفرق الأوّل	قيمة الناتج الحدي للعمل	-4.8875	1% Critical Value*	-4.22162	PP Test Statistic
			-3.4239	5% Critical Value		
			-2.864	10% Critical Value		
5%	الفرق الأوّل	الناتج الحدّي	-4.8875	1% Critical Value*	-4.00718	PP Test Statistic
			-3.4239	5% Critical Value		
			-2.864	10% Critical Value		

المصدر: الباحث باستخدام برنامج E-views اعتماداً على بيانات الجدول رقم(1).

- فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بالفجوة، فإنّها مستقرّة عند الفرق الثاني، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 2.59 أكبر من القيمة المحسوبة 2 بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة 5%.
- فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بعدد المشتغلين، فإنّها مستقرّة عند الفرق الأوّل، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 5.50 أكبر من القيمة المحسوبة 4.88 بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة 1%.
- فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بالأجور الحقيقيّة، فإنّها مستقرّة عند الفرق الثاني، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 3.555 أكبر من القيمة المحسوبة 3.550 بالقيمة المطلقة.
- فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بالرقم القياسي للأسعار، فإنّها غير مستقرّة عند الفرق الثاني، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 1.725 أصغر من القيمة المحسوبة 5.24 بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة 1%.
- فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بالناتج المحلّي الإجمالي، فإنّها مستقرّة عند الفرق الثاني، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 4.3 أكبر من القيمة المحسوبة 3.55 بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة 5%.
- فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بالأجور الاسميّة، فإنّها غير مستقرّة عند الفرق الثاني، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 2.67 أصغر من القيمة المحسوبة2.9 بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة 10%.
- فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بالناتج الحدي للعمل، فإنّها مستقرّة عند الفرق الأوّل، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 4.069 أكبر من القيمة المحسوبة 3.42 بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة 5%.
- فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بقيمة الناتج الحدّي للعمل، فإنّها مستقرّة عند الفرق الأوّل، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 4.22 أكبر من القيمة المحسوبة 3.423 بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة 5%.

● فيما يتعلّق بالسلسلة الخاصّة بالناتج الحدّي، فإنّها مستقرّة عند الفرق الأوّل، إذ تبيّن أنّ القيمة الحرجة 4 أكبر من القيمة المحسوبة 3.4 بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة 5%.

وهنا تمّ التأكّد من أنّ السلاسل المدروسة مستقرّة وساكنة فيما عدا مؤشّر الرقم القياسي للأسعار والأجور الاسميّة وبالتالي يتمّ استبعادهما قبل الانتقال إلى بقيّة الاختبارات.

-مشكلة الارتباط الخطّي:لابدّ من استبعاد أحد المتغيرات التي ترتبط مع الأخرى بمعامل ارتباط يفوق 0.8، لاحظ الجدول:

جدول(3) يوضّح معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيّرات

VUPW	UPW	UGDP	RW	NW	GDP	GAP	المؤشّرات
−0.543	−0.516	−0.539	−0.296	−0.210	−0.323	1.000	GAP
0.650	0.488	0.528	0.970	0.794	1.000	−0.323	GDP
0.177	−0.007	0.045	0.684	1.000	0.794	−0.210	NW
0.738	0.606	0.640	1.000	0.684	0.970	−0.296	RW
0.987	0.998	1.000	0.640	0.045	0.528	−0.539	UGDP
0.979	1.000	0.998	0.606	−0.007	0.488	−0.516	UPW
1.000	0.979	0.987	0.738	0.177	0.650	−0.543	VUPW

المصدر: الباحث باستخدام برنامج E-views بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(1).

وقد تبيّن وجود مشاكل ارتباط خطّي، وهنا سيتمّ استبعاد أحد المتغيرين اللذين يرتبطان ببعضهما بمعامل ارتباط بيرسون أكبر من 0.80، على الشكل الآتي:

جدول(4) يوضّح معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيّرات

NW	GDP	GAP	المؤشّرات
−0.210	−0.323	1.000	GAP
0.794	1.000	−0.323	GDP
1.000	0.794	−0.210	NW

المصدر: الباحث باستخدام برنامج E-views بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(1).

-اختبار السببيّة لجرانجر: في هذا الاختبار سيتمّ دراسة العلاقة السببيّة بين كل من الفجوة وعدد المشتغلين والناتج المحلّي الاجمالي:

الجدول(5) نتائج اختبار السببيّة لجرانجر

سببيّة الفجوة و	Probability (احتمال الدلالة)	F-Statistic (إحصائيّة F)	Obs عدد المشاهدات	Null Hypothesis: (الفرض العدم)
الناتج المحلّي الاجمالي	0.04226	15.0605	7	GDP does not Granger Cause GAP
	0.10926	8.15237		GAP does not Granger Cause GDP
عدد المشتغلين	0.37621	1.65809	7	NW does not Granger Cause GAP
	0.44793	1.23248		GAP does not Granger Cause NW

المصدر: الباحث باستخدام برنامج E-views اعتماداً على بيانات الجدول رقم(1).

مما سبق نجد أنّ متغيّر الناتج المحلّي الاجمالي هو المتغيّر الوحيد الذي يسبب الفجوة إذ تبيّن أنّ مستوى الدلالة المحسوب أصغر من 0.05 ويساوي إلى 0.0422، بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل أي الناتج المحلّي الاجمالي يقلّص الفجوة، ذلك أنّ معامل الارتباط بينهما سالب كما وجدنا في الجدول(3).

ومن هنا وبهدف جعل الفجوة أقل ما يمكن لا بدّ من زيادة حجم الناتج المحلّي الاجمالي، أي العمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يساهم في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، وخلق فرص عمل من خلال جذب الاستثمارات التي تساهم في زيادة الناتج، وزيادة عرض فرص العمل، الأمر الذي يزيد من عمليّة التشغيل على المستوى القومي، مما يؤدّي إلى الاستغلال الأمثل للقوى العاملة في إطار واقع اقتصادي يتطلّب سدّ الفجوة بين الأجور الحقيقيّة وبين قيمة الناتج الحدّي للعمل.

ماهيّة البطالة :

إنّ البطالة بكونها صيغة أو فرض من فروض نمو المجتمعات، إنّما هي تتحقق في كافّة الاقتصاديّات مهما كان نوعها، المتقدّمة منها أو المتخلّفة، مع اختلاف الأسباب والآثار، بالتالي تحقق البطالة شرط من شروط نشوء الاقتصاديّات ونتيجة من نتائج تطوّرها.

كما تعد البطالة هدراً في موارد الإنتاج، وتعطل جزء من أفراد القوة العاملة، وتخلّيهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من هؤلاء العاطلين عن العمل، ويضعف فرصة زيادة الناتج المحلي، وفرصة تحسين مستوى الدخل الفردي**[10]**، ومن هنا يمكن تعريف البطالة على الشّكل الآتي:

-البطالة اصطلاحاً لفظ يشمل كلّ العاطلين عن العمل على الرغم من استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه، وقد بلغوا من السنّ ما يؤهّلهم للكسب والإنتاج**[11]**.

-البطالة ظاهرة اجتماعية ذات صيغة عالمية، تتضمن العاطلين عن العمل. والعاطلون عن العمل هم الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق لكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء، أو هم الأفراد الذين ينتظرون فرص عمل مناسبة مثل خريجي الجامعات والمعاهد، والأفراد الذين يرغبون في العمل ولا يجدون فرص العمل المناسبة أو هم الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يجدونه، أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرات والقدرات ولا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب**[12]**.

-كما عرّفت على أنّها "الحالة التي يكون هنالك من يرغب في العمل ولا يجد عملا"**[13]**.

-كما تعرّف على أنّها " ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل أي مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم فإن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل"**[14]**.

-وتعرّف على أنّها "عدم توافر العمل لشخص راغب فيه، مع قدرته عليه نظراً لحالة سوق العمل، وتحدد البطالة بنسبة المتعطّلين بالقياس إلى مجموع الأيدي العاملة"**[15]**

-البطالة هي " الفجوة بين النشاط الاقتصادي والعمالة"**[16]**.

ومن هنا يمكن تعريف البطالة على أنّها "تلك الحالة من تعطّل القوى العاملة عن العمل المأجور نتيجة للظروف الاقتصاديّة والواقع المعيشي والتي تحتّم خروج جزء من المشتغلين ليصبحوا متعطّلين سبق لهم العمل، أو عدم دخول أولئك الرّاغبين بالعمل بالفعل في إطار المشتغلين، على الرّغم من توافر الرّغبة في العمل.

نلاحظ من خلال التعريف المقترح بأنّ البطالة تستلزم وجود قوى عاملة في إطارها العام كمدخل إلى مفهوم البطالة، فالعاطلون عن العمل كما تبيّن هم جزء من القوىالعاملة، بالتالي للعامل الديموغرافي أثر من خلال العمر، كون القوى العاملة هم ذلك الجزء من القوى البشريّة الذي أتمّ الخامسة عشر من العمر ولم يتمّ الخامس والستّين، ومن ناحية أخرى للبطالة بعد اقتصادي يشترط فيه تطوّر للهيكل الاقتصادي من ناحية خصائص المتعطّلين التعليميّة، أو المهارات وغيرها من الأبعاد الستاتيكيّة (الدراسات التي تقوم على التحليل لسنة واحدة) الخاصّة بالعاطلين عن العمل التي سيتمّ تسليط الضوء عليها فيما بعد.

بالتالي للبطالة أثر اجتماعي واقتصادي يطال جميع بلدان العالم وإن اختلفت الأسباب أو النتائج المترتبة عليه، ونجد أنه في البلدان النامية تتميز البطالة بأنها تشمل شريحة واسعة من القوى العاملة في الريف والحضر،ولعل النقص الكبير في المعلومات الإحصائية عن البطالة راجع إلى ضعف أجهزة المسح الإحصائي ولا سيما في المناطق الريفية حيث يقوم التناوب الدوري بين البطالة والتشغيل في الزراعة والخدمات والصناعات الحرفية جراء موسمية الإنتاج الزراعي وضعف المساحات المروية وبحكم ضعف درجات الاندماج التكاملي بين الإنتاج النباتي والحيواني إضافةً إلى الانتشار العشوائي للمكننة الزراعية**[17]**.

مؤشر البطالة :

يعد معدّل البطالة من المؤشّرات المهمة والواسعة الاستخدام في تحديد الاتجاه العام للاقتصاد، ومستوى المعيشة في البلد المعني خاصةً**[18]**، يمكن من الناحية النظريّة أن يتمّ حساب معدّل البطالة من خلال قسمة عدد العاطلين عن العمل على مجموع قوّة العمل بعد استبعاد غير الرّاغبين بالعمل وغير القادرين عليه، ولكنّ من النّاحية العمليّة فإنّه من الصّعب القيام بإيجاد مقياس للبطالة كمعدّل ومن هنا قامت منظمّة العمل الدّوليّة بتحديد المعايير الواجب توافرها في الشخص حتّى يعدّ عاطلاً عن العمل**[19]**:

- المعيار الأول: أن لا يكون على رأس عمل ما في الوقت الحالي
- المعيار الثاني: يبحث حاليّاً عن عمل
- المعيار الثالث: النيّة المسبقة للعمل.

وعلى الرّغم من قيام منظمة العمل الدّوليّة بتحديد المعايير القياسيّة لعد الشخص عاطلاً عن العمل، إلا أنّ هذه المعايير تختلف في البلدان النّامية عنها في البلدان المتقدّمة والصناعيّة**[20]**. إذ إنّ البيانات المطلوبة في البلدان النّامية من الصعب توافرها بقدر ما هو الأمر سهل في البلدان المتقدّمة والصناعيّة، فيمكن ملاحظة أنّ الإحصاءات الشهريّة المقدّمة في هذه البلدان إنّما تعطي صورة عن الشواغر المستقبليّة ذلك بسبب التقدّم التقني وطبيعة هيكل الاقتصاد المحدّد، على عكس الاقتصاد في البلدان الناميّة والذي يتسم اعتماداً على الخدمات والزراعة الأمر الذي يصعب معه تحديد طبيعة الرّغبة بالعمل وهل الشخص يبحث حاليّاً عن العمل أم أنّه بحث عنه لفترة من الزّمن سابقاً**[21]**، ومن هنا قامت منظّمة العمل الدّوليّة بإعداد معايير مرافقة للمعيار الثاني على شكل تعديل في كونه يدخل ضمن العاطلين عن العمل من السكّان غير النشطين اقتصاديّاً في الوقت الحالي ممن كانوا يبحثون عن العمل منذ 3 شهور على الأكثر لتاريخ إجراء المقابلة الحاليّة وهم ما يسمّون "Marginally Attached"أي الملحق الهامشي من العاطلين عن العمل، ومن هنا كان لا بدّ من الإشارة إلى أنّه منذ عام 1980 قامت منظمّة العمل الدّوليّة بتطوير العديد

من التعاريف المرنة للبطالة الصريحة لتلائم طبيعة النشاط الاقتصادي في البلدان النّامية، فلم يعد الشرط اللازم للباحث عن العمل وفق المعيار المحدّد في "البحث عن العمل"، في كونه يرغب في تحسين واقع العمل الحالي كما هو الحال في البلدان المتطوّرة، وإنّما جاءت عمليّة البحث عن العمل في كون العاطل عن العمل إنّما يبحث عن العمل نتيجة لعدم وجود فرصة عمل حاليّاً**[22]**.

ومن ناحية أخرى يرى البعض أنّ مشكلة البطالة في المجتمعات النّامية ترجع بصفة أساسيّة إلى ارتفاع سرعة التحضّر عن سرعة التصنيع في تلك المجتمعات، ويحاول أنصار هذا الاتجاه أن يبرهنوا على صحّة رأيهم من خلال الدّراسة المقارنة للعلاقة بين سرعة التحضّر وسرعة التصنيع في دول غرب أوروبّا والتي حدثت في القرن التاسع عشر، إذ تبيّن أنّه عندما حدثت النّهضة الصّناعيّة كانت نسبة السّكّان الذين يقطنون المدن أقلّ من نسبة العاملين في القطاع الصّناعي، ففي فرنسا على سبيل المثال، بلغت نسبة السّكّان الذين يقطنون مدناً يزيد تعداد سكانها عن 20 ألف نسمة نحو 12% من مجموع السكّان، في حين بلغت نسبة العاملين في القطاع الصناعي نحو 30% من إجمالي قوة العمل، ولما كانت قوة العمل في كل من فرنسا وألمانيا تنمو بمعدل لا تزيد عن 1% سنوياً خلال تلك الفترة، فإن القطاع الصناعي في الدولتين يتطلب أن ينمو بمعدل 5%، 3.3% سنوياً على التوالي لكي يقوم باستيعاب إجمالي الزّيادة السنويّة في القوة العاملة**[23]**.

أنواع البطالة :

-**البطالة الدورية(cyclical unemployment)** : وهي البطالة الناتجة عن دورية النظام الرأسمالي المتنقلة دوماً بين الانتعاش والتوسّع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها التوظيف والتقليص من الأزمة بتسريح العمال**[24]**،وهذا النوع من البطالة إنما ينشأ نتيجة لتقلبات النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي في فترة الازدهار وينخفض معدل البطالة نتيجة لزيادة الاستثمارات وحالة الرواج التي تكون سائدة، في حين ترتفع معدلات البطالة في أو قات الكساد وما يصاحبها من انخفاض حاد في مستوى التشغيل**[25]**.

-**البطالة الاحتكاكية(Frictional un-employment)** : وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة**[20]**، التي تظهر عادة عندما يكون هناك أفراد من القوى العاملة يبحثون عن عمل ولأول مرة أو يكونوا في حالة من الحراك الاجتماعي أي ينتقلون من عمل إلى آخر أفضل منه، وهنا تكون البطالة الاحتكاكية هي الفترة القصيرة التي يقضيها العاطل عن العمل في البحث عن عمل جديد.**[26]**

-**البطالة الهيكليّة(Structural un-employment)** : تلك البطالة المرتبطة بهيكلة الاقتصاد وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثا عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.فتحولالاقتصاد الجزائري مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من الفلاحين الجزائريين لوظائفهم البسيطة، كما وتعد البطالة الهيكليّة جوهر مشكلة التشغيل في أغلب الاقتصاديّات النّامية وتحدث نتيجة تغيّرات على المدى الطويل في كثافة الاستخدام أو تطوير الأساليب الفنيّة وطبيعة الإنتاج بصورة تؤدّي إلى التضاؤل المستمرّ في القدرة على خلق فرص عمل جديدة**[27]**.

-البطالة المقنعة (Disguised Un-employment) :

تنشأ البطالة هنا عندما يمارس الشخص عملا تكون مدّته أقصر من الدوام المعتاد ومن ثم فهو يسعى للحصول على عمل إضافي أو هو مستعد للقبول بهذا العمل الإضافي، والبطالة الجزئية المقنعة قد عرّفت بكونها مفهوما تحليليا يعكس سوء توزيع موارد العمل أو يعبر عن الإختلالات بين العمل وغيره من عوامل الإنتاج الأخرى، ويصاحب عادة البطالة المقنعة انخفاض في الدخل ونقص في المهارات وتدني في الإنتاجية وبالمقابل فإن من أهم وسائل مكافحة هذا النوع من البطالة هو التحويل بين القطاعات الفرعية للإنتاج**[28]**، وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملا ثانويا لا يوفر له كفايته من سبل العيش ، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم .وفي كلا الحالتين لا يؤدي الشخص عملا يتناسب مع عملٍ ما **[29]**.

النمو الاقتصادي والحد من البطالة :

يعدّ النمو الاقتصادي من أشد المتغيّرات التي تؤثّر في البطالة على مستوى الاقتصاد الكلّي، إذ إنّ ديناميكيّة الاقتصاد القومي عبر الزمن تحتّم أن تنخفض معدّلات البطالة في ظلّ تطوّر معدّلات النمو عبر الزمن.

جدول(6) تطوّر معدل نمو الناتج المحلّي الإجمالي والبطالة في سورية بين عامي 1995- 2010

العام	معدل البطالة	معدل نمو الناتج المحلّي الإجمالي
1995	6.7%	-
1996	7.3%	21.0%
1997	7.8%	7.9%
1998	8.5%	6.0%
1999	9.5%	3.6%
2000	9.5%	10.4%
2001	11.2%	-1.3%
2002	11.7%	4.2%
2003	10.8%	15.5%
2004	9.4%	17.9%
2005	8.1%	18.9%
2006	10.5%	13.2%
2007	8.7%	18.3%
2008	10.9%	21.2%
2009	8.13%	3.0%
2010	8.6%	10.8%

المصدر: بيانات المجموعات الإحصائيّة السّوريّة (2000-2011).

تبيّن أنّ الاقتصاد السّوري يعاني من حالة من الاختلال في النمو الاقتصادي فنلاحظ أنّ معدّل النمو الاقتصادي عام 1995 كان 12.0% وبدأ بالانخفاض حتّى وصل إلى 3.6% عام 1999، ليعود ويرتفع بشكل مطّرد حتّى عام 2008 ليعود وينخفض بشكل حاد عام 2009 إلى 3% ثمّ يرتفع عام 2010 ليصل إلى 10.8%، لا حظ الشّكل:

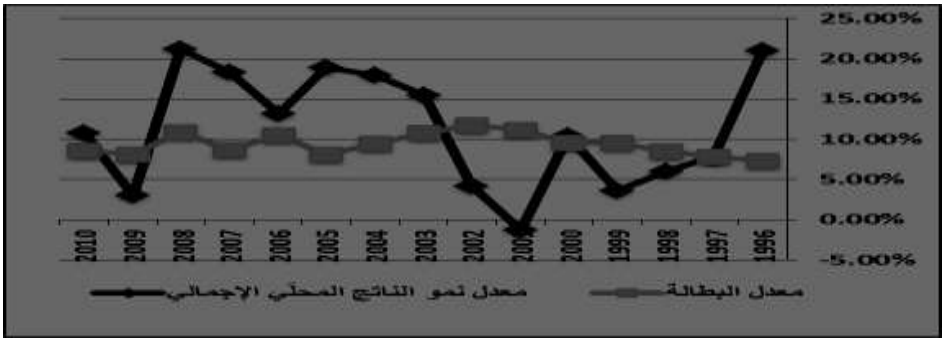

الشكل(1): تطوّر معدلات البطالة ومعدل النمو السنوي للناتج المحلّي في سورية خلالالفترة: 1995-2010.

المصدر: بيانات الجدول(6)

نلاحظ من خلال الشّكل أنّ معدّل البطالة يتبع اتجاه عام بغضّ النظر عن الاتجاه العام الخاصّ بالناتج المحلّي الإجمالي، وقد تمّ التأكّد من ذلك إحصائيّاً من خلال دراسة معنويّة معامل الارتباط بين المعدّلين:

جدول(7) العلاقة بين معدّلات نمو كلّ من الناتج والبطالة خلال الفترة 1996-2010

الناتج المحلي الإجمالي	معدلات النمو	
.315	معامل ارتباط بيرسون	البطالة
.272	مستوى الدلالة المحسوب	
15	درجات الحرية	

المصدر: مخرجات Spss.

نلاحظ أنّ مستوى الدلالة المحسوب أكبر من العتبة الدّنيا (0.05) بالتالي نقبل الفرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيّة وسببيّة بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي، بالتالي فإنّ السبب وراء الاختلال في معدّلات البطالة عبر الزّمن لا يعود إلى التقلّب في الناتج والدوريّة في الواقع الاقتصادي وإنّما يعود بالنسبة الأكبر إلى التغيّر في تركيبة القوى العاملة بشكل عام**[32]**

لقد كان هنالك العديد من الاقتراحات فيما يتعلّق بعلاقة النمو الاقتصادي بالعمالة وخصوصاً فيما يتعلّق بهذه العلاقة في المراحل الأولى لانتعاش أو إعادة هيكلة أي اقتصاد في العالم، ومع ذلك فإنّ معدّل البطالة يعد كمؤشر مهمّ ليكون إحصائيّة الإشارة البطيئة للاتجاهات الاقتصاديّة (Lagging Indictor) في أي دراسة (أي إنّ معدّل البطالة من المعدّلات التي تدلّ على خلل في الاقتصاد العام للدولة، إشارة لأهميّة العمل على سدّ الفجوة بين المعروض والمطلوب من القوى العاملة)، وتعد هذه الإشارة مثالاً يعكس كيف كان التحوّل الاقتصادي في الفترة السابقة وما هو مستقبل هذا التحوّل في إطار النمو الاقتصادي**[30].**

إنّ إن مثال فرص العمل وتوزيعه يختلف عبر الزّمن الأمر الذي يستدعي تغيّراً في معدّلات البطالة ربّما لا تعود بالدّرجة الأولى إلى تغيّر أساسي أو نقص في التشغيل أو تراجع في النمو، فالفرض الاقتصادي هنا يعد أنّ عمليّة إعادة هيكلة الاقتصاد وانتقال النمو من مرحلة إلى أخرى يترتّب عليها تغيّر في معدّل البطالة عبر الزّمن**[31]:**

وعلى أيّة حال فإنّ المشكلة الأساسيّة ليست فقط في معدّل نمو العمالة(التوظيف) وإنّما أيضاً في مدى القدرة على خلق الوظائف الجديدة كفرص عمل تستوعب العرض من القوى العاملة على شكل عمال دائمين يساهمون بطريقة مباشرة في الناتج المحلّي الإجمالي، إذ يلاحظ وفق اقتصاديّات العمل انخفاض في معدّل خلق الوظائف أو فرص

العمل الجديدة خلال السنة الأولى لعمليّة إعادة هيكلة الاقتصاد (الإصلاح الاقتصادي) والذي يتمثّل بمظاهر ربما هي السّائدة في بدايات الإصلاح وإعادة إقلاع الاقتصاد القومي ومن هذه المظاهر، تحسّن في أحد القطاعات على حساب الآخر، وبالتالي زيادة استخدام للعمالة في هذا القطاع من دون إيجاد فرص عمل جديدة، إضافةً إلى ظاهرة التطوّر التقني التي تستخدم لرفع الإنتاجيّة بالتالي التخفيض من الاعتماد على العمالة**[33]**.

النتائج والمناقشة :

يمكن التعرّف على الخصائص العامّة للطبيعة الهيكليّة للعاطلين عن العمل في سورية من خلال رصد لأهم المؤشّرات المتعلقة بالعاطلين عن العمل بحسب النوع والحالة التعليميّة والنشاط الاقتصادي والعمر وغيرها على الشكل الآتي:

أ)الخصائص التعليميّة:

يمكن القول بأنّ السبب وراء النسبة المرتفعة نسبيّاً للجامعيين من بين المتعطّلين يعود إلى أنّ التعليم الجامعي لا يرقى إلى مثيلته في الدول المتقدّمة، فالسمة العامّة لهذا التعليم هي سكونه وعدم تفاعله مع المحيط، الأمر الذي أفقد الجامعة دورها الإبداعي في تطوير وصيانة القوى العاملة القادرة على دخول سوق العمل**[34]**، من خلال العمل على وضع الاستراتيجيّات التعليميّة في إطار تخطيط القوى العاملة على المستوى الكلّي والتي تقوم على سياسات وأسس ومبادئ مثل**[35]**:

- إعادة النظر في المناهج التعليميّة القائمة بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل.
- تأمين الموارد البشريّة اللازمة للصناعات المحليّة.
- إعادة تأهيل الأطر البشريّة المتوفّرة.

تتسم البطالة في سورية بأنّها بين حملة الشّهادة الابتدائيّة هي الأكثر بنسبة (32%) من إجمالي المتعطّلين، وربّما يعود ذلك إلى متطلّبات سوق العمل الجديدة والمتمثّلة في توافر الكوادر العلميّة المؤهّلة والقادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، إضافةً إلى تزايد في أعداد الخرّيجين الجامعيين وزيادة الطلب على العمل من قبلهم، إذ نلاحظ أنّ نسبة 8% من العاطلين عن العمل في سورية هم من حملة الشهادات العليا من جامعيّة فأكثر.

في حين نلاحظ خللاً واضحاً في التركيب التعليمي للعاطلين عن العمل والذي يتمثّل في كون النسبة الأقل من العاطلين عن العمل هم من الأميين بنسبة 6%.

أمّا فيما يتعلّق بالمقارنة بين الذكور والإناث فنلاحظ بأنّ نسبة العاطلات عن العمل الإناث ممن يحملن الشهادات العليا أكبر من مثيلتها لدى الذكور، وكذلك الأمر بالنسبة للشهادات الأخرى من معاهد متوسّطة وحملة شهادات ثانويّة، بالتالي فإنّ مشكلة البطالة بين المتعلّمين تعاني منها الإناث في سورية أكثر مما يعاني منها الذّكور، لاحظ الجدول:

جدول (8) توزّع المتعطلين في سورية بحسب النوع والحالة التعليميّة عام 2009

الحالة التعليميّة	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أمي	21602	8%	6943	4%	28545	6%
يقرأ ويكتب	27751	11%	6070	3%	33821	8%
ابتدائية	109566	42%	33738	19%	143304	32%

إعدادية	40391	15%	24132	13%	64523	15%
ثانوية	32249	12%	48749	27%	80998	18%
معاهد متوسطة	18455	7%	39066	22%	57521	13%
جامعية فأكثر	13662	5%	20579	11%	34241	8%
المجموع	263676	100%	179277	100%	442953	100%

المصدر : المجموعة الإحصائيّة السّورية، 2010.

ب) التركيب العمري للعاطلين عن العمل:

تتسم البطالة في سورية بأنّها بطالة فتيّة أي إنّ النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل هم من الشباب، وربّما يعود ذلك إلى حجم القوى العاملة الشبابيّة الكبير نسبيّاً في سورية، أو النمو السكّاني وزيادة العرض السّكاني وإيفاد سكّان جدد إلى قوّة العمل، لاحظ الجدول:

جدول(10) التوزيع العمري للعاطلين عن العمل في سورية 2009

الفئات العمريّة	العاطلون عن العمل	
	عدد	نسبة
15 – 17	27527	6.2%
18 – 19	32310	7.3%
20 – 24	132085	29.8%
25 – 29	116044	26.2%
30 –34	57098	12.9%
35 – 39	33923	7.7%
40 – 44	17325	3.9%
45 – 49	10749	2.4%
50 – 54	7324	1.7%
55 – 59	3210	0.7%
60 – 64	1479	0.3%
65+	3879	0.9%
TOTAL	442953	100%

المصدر : مسح قوّة العمل 2010.

إنّ نسبة العاطلين عن العمل من الشباب هي الأكبر في سورية، إذ تبيّن أنّ نسبة 29.8% ممن هم في سنّ العمل عاطلون وينتمون إلى الفئة العمريّة [20–24]، ونسبة 26.2% ينتمون إلى الفئة [25–29] أي أنّ نسبة العاطلين عن العمل من الشّباب في الفئة العمريّة [20–29] تشكّل 56% من نسبة العاطلين عن العمل، وهذا يعد هدراً كبيراً في الموارد البشريّة، وسوء استغلال لها، ومشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم في إطار نمو في عدد السّكان وزيادة في حجم تلك الفئة ذلك أنّ الدّاخلين في هذه الفئة أكبر من الخارجين منها.

النموذج النظري المقترح[36]:

في المرحلة الأولى تمّ إعداد الشّكل العام للنموذج:

$$\dot{E} = \beta\dot{Y} + \gamma\Delta PR + \varepsilon \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad 2$$

حيث:

$\dot{E}$: عدد المشتغلين المقدّر، $\dot{Y}$: الناتج المحلّي الإجمالي، ΔPR: الفرق الأوّل (معدّل النشاط الاقتصادي الخام الكلّي)، ε: الخطأ العشوائي.

ومن خلال استخدام التقسيمات القطاعيّة للاقتصاد السّوري تصبح المعادلة على الشكل الآتي:

$$\dot{Y} = \frac{dY}{Y} = \frac{dY_A + dY_I + dY_B + dY_T + dY_{ST} + dY_F + dY_{SE}}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

dY: التغيّر في الناتج المحلّي الإجمالي، Y: الناتج المحلّي الإجمالي، Y_A: الناتج المحلّي لقطاع الزراعة، Y_I: الناتج المحلّي لقطاع الصناعة، Y_B: الناتج المحلّي لقطاع البناء والتشييد، Y_T: الناتج المحلّي لقطاع التجارة والفنادق والمطاعم، Y_{ST}: الناتج المحلّي لقطاع النقل والتخزين والاتصالات، Y_F: الناتج المحلّي لقطاع المال والتأمين والعقارات، Y_{SE}: الناتج المحلّي لقطاع الخدمات، dY_j: تدلّ على التغير في الناتج المحلّي الإجمالي للقطاع j

بالإصلاح ينتج الآتي:

$$\dot{Y} = \frac{dY_A}{Y} + \frac{dY_I}{Y} + \frac{dY_B}{Y} + \frac{dY_T}{Y} + \frac{dY_{ST}}{Y} + \frac{dY_F}{Y} + \frac{dY_{SE}}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 4$$

$$\dot{Y} = \frac{Y_A}{Y} \times \frac{dY_A}{Y_A} + \frac{Y_I}{Y} \times \frac{dY_I}{Y_I} + \frac{Y_B}{Y} \times \frac{dY_B}{Y_B} + \frac{Y_T}{Y} \times \frac{dY_T}{Y_T} + \frac{Y_{ST}}{Y} \times \frac{dY_{ST}}{Y_{ST}} + \frac{Y_F}{Y} \times \frac{dY_F}{Y_F} + \frac{Y_{SE}}{Y} \times \frac{dY_{SE}}{Y_{SE}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 5$$

$$\dot{Y} = H_A \times \dot{Y}_A + H_I \times \dot{Y}_I + H_B \times \dot{Y}_B + H_T \times \dot{Y}_T + H_{ST} \times \dot{Y}_{ST} + H_F \times \dot{Y}_F + H_{SE} \times \dot{Y}_{SE} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 6$$

فيصبح النموذج النظري المقدّر بالشكل النهائي الآتي:

$$\dot{E} = \beta_A \times (H_A \times \dot{Y}_A) + \beta_I \times (H_I \times \dot{Y}_I) + \beta_B \times (H_B \times \dot{Y}_B) + \beta_T \times (H_T \times \dot{Y}_T) + \beta_{ST} \times (H_{ST} \times \dot{Y}_{ST}) + \beta_F \times (H_F \times \dot{Y}_F) + \beta_{SE} \times (H_{SE} \times \dot{Y}_{SE}) + \gamma \Delta PR + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 7$$

حيث:

$\dot{E}$: إجمالي المشتغلين المقدّر.

H_j: يشير إلى مشاركة كل قطاع في الناتج المحلّي الإجمالي، $\dot{Y}_j$: معدل نمو القوى العاملة المشتغلة في كلّ قطاع، β_j: هي مرونة التوظيف بحسب القطاع.

تعريف المتغيّرات الداخلة في النموذج:

تمّ الاعتماد على مسوحات قوّة العمل لعدّة سنوات:

1. القطاع الزّراعي:

تتسم الصّفة العامّة للعمالة الزّراعيّة في سورية بأنّها متناقصة، مع مرور الزّمن إذ نلاحظ أنّ عدد المشتغلين عام 2001 كان حوالي 1409000 مشتغل في الزّراعة فوق عمر 15 سنة، في حين أصبح هذا العدد 758286 في عام 2009، على الرّغم من أنّ هذا التناقص ترافق بانخفاض في المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي من 27% عام 2002 إلى 23.2% عام 2009.

الجدول(11) تطوّر أعداد المشتغلين في الزراعة بين عامي 2001– 2009 في سورية

العام	المشتغلين	معدل نمو عدد المشتغلين	الناتج المحلّي الإجمالي(ملايين)	النسبة إلى إجمالي الناتج	$\lvert H_I \times \dot{Y}_I \rvert$
	W	$\dot{Y}_I$	GDP	H_I	
2001	1409000	–	242996	–	–
2002	1461855	0.038	260828	0.270	0.0101
2003	1170021	−0.200	264840	0.248	0.0495
2004	806965	−0.310	277343	0.230	0.0715
2005	945187	0.171	320227	0.216	0.0371
2006	970750	0.027	347361	0.205	0.0055
2007	946549	−0.025	413877	0.205	0.0051
2008	930519	−0.017	453746	0.180	0.0031
2009	758286	−0.185	566360	0.232	0.0429

المصدر: الباحث بالاعتماد على مسح قوّة العمل من عام 2001 حتّى عام 2010، والمجموعات الإحصائيّة للأعوام(2002–2010)

2. قطاع البناء والتشييد:

نلاحظ بأنّ عدد المشتغلين في قطاع البناء والتشييد أخذ يزداد في سورية خلال الفترة المدروسة، فقد كان 565000 مشتغل عام 2001 وزاد إلى 808668 مشتغل عام 2009، وعلى الرّغم من ذلك فإنّ ذروة المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي كانت في عامي 2006– 2007 بنسبة 3.6% من إجمالي الناتج، مقابل انخفاض في المساهمة عام 2009.

الجدول(12) تطوّر أعداد المشتغلين في البناء والتشييد بين عامي 2001– 2009 في سورية

العام	المشتغلين	معدل نمو عدد المشتغلين	الناتج المحلّي الإجمالي(ملايين)	النسبة إلى إجمالي الناتج	$\lvert H_B \times \dot{Y}_B \rvert$
	W	$\dot{Y}_B$	GDP	H_B	
2001	565000	–	30637	–	–
2002	634271	0.123	32771	0.034	0.0042
2003	501096	−0.210	39379	0.037	0.0077
2004	845564	0.687	33586	0.028	0.0192
2005	659881	−0.220	40320	0.027	0.0060
2006	651205	−0.013	61805	0.036	0.0005
2007	735916	0.130	72676	0.036	0.0047
2008	627047	−0.148	78174	0.031	0.0046
2009	808668	0.290	78646	0.032	0.0093

المصدر: الباحث بالاعتماد على مسح قوّة العمل من عام 2001 حتّى عام 2010، والمجموعات الإحصائيّة للأعوام(2002–2010).

3. القطاع الصّناعي :

اتسم القطاع الصناعي في الفترة بين عامي 2001، 2009 بانخفاض في نسبة المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي، على الرّغم من الزّيادة التي كانت في أعداد المشتغلين في هذا القطاع، فقد كان عدد المشتغلين في القطاع الصناعي عام 2001 حوالي 641000 مشتغل، وقد ارتفع إلى 818208 مشتغل عام 2009.

الجدول(13) تطوّر أعداد المشتغلين في الصناعة بين عامي 2001- 2009 في سورية

العام	المشتغلين	معدل نمو عدد المشتغلين	الناتج المحلّي الإجمالي(ملايين)	النسبة إلى إجمالي الناتج	$\lvert H_I \times \dot{Y}_I \rvert$
	W	$\dot{Y}_I$	GDP	H_I	
2001	641000	-	273240	-	-
2002	661446	0.032	264719	0.274	0.0088
2003	609426	−0.079	259742	0.243	0.0191
2004	582810	−0.044	293512	0.244	0.0107
2005	638527	0.096	423384	0.286	0.0274
2006	741866	0.162	543946	0.320	0.0518
2007	701240	−0.055	645003	0.319	0.0175
2008	776232	0.107	787430	0.313	0.0334
2009	818208	0.054	628661	0.257	0.0139

المصدر: الباحث بالاعتماد على مسح قوّة العمل من عام 2001 حتّى عام 2010، والمجموعات الإحصائيّة للأعوام(2002-2010)

4. قطاع التجارة والفنادق والمطاعم :

نلاحظ بأنّ عدد المشتغلين في قطاع التجارة والفنادق أخذ يزداد في سورية خلال الفترة المدروسة، فقد كان 684000 مشتغل عام 2001 وزاد إلى 819006 مشتغل عام 2009، وقد ترافق ذلك مع زيادة في المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي من 14.6% عام 2002 إلى 23.6% عام 2009.

الجدول(14) تطوّر أعداد المشتغلين في التجارة والفنادق والمطاعم بين عامي 2001- 2009 في سورية

العام	المشتغلين	معدل نمو عدد المشتغلين	الناتج المحلّي الإجمالي(ملايين)	النسبة إلى إجمالي الناتج	$\lvert H_{TR} \times \dot{Y}_{TR} \rvert$
	W	$\dot{Y}_{TR}$	GDP	H_{TR}	
2001	684000	-	134881	-	-
2002	724420	0.059	141101	0.146	0.0086
2003	677869	−0.064	177738	0.167	0.0107
2004	528986	−0.220	218452	0.182	0.0399
2005	742601	0.404	240976	0.163	0.0658
2006	781081	0.052	286357	0.169	0.0087
2007	783187	0.003	352774	0.175	0.0005
2008	797526	0.018	513092	0.204	0.0037
2009	819006	0.027	577777	0.236	0.0064

المصدر: الباحث بالاعتماد على مسح قوّة العمل من عام 2001 حتّى عام 2010، والمجموعات الإحصائيّة للأعوام(2002-2010)

5. قطاع النقل والتخزين والاتصالات :

نلاحظ بأنّ عدد المشتغلين في قطاع النقل والتخزين والاتصالات أخذ يزداد في سورية خلال الفترة المدروسة، فقد كان 254000 مشتغل عام 2001 وزاد إلى 380187 مشتغل عام 2009، وقد ترافق ذلك مع انخفاض في المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي من 13.1% عام 2002 إلى 10.2% عام 2009.

الجدول(15) تطوّر أعداد المشتغلين في النقل والتخزين والاتصالات بين عامي 2001– 2009 في سورية

العام	المشتغلين	معدل نمو عدد المشتغلين	الناتج المحلّي الإجمالي(ملايين)	النسبة إلى إجمالي الناتج	$\lvert H_T \times \dot{Y}_T \rvert$
	W	$\dot{Y}_T$	GDP	H_T	
2001	254000	–	119758	–	–
2002	264881	0.043	126428	0.131	0.0056
2003	266850	0.007	151002	0.141	0.0011
2004	262855	−0.015	170044	0.141	0.0021
2005	333229	0.268	180145	0.122	0.0326
2006	346889	0.041	182195	0.107	0.0044
2007	352233	0.015	201155	0.100	0.0015
2008	348430	−0.011	225157	0.089	0.0010
2009	380187	0.091	249859	0.102	0.0093

المصدر: الباحث بالاعتماد على مسح قوّة العمل من عام 2001 حتّى عام 2010، والمجموعات الإحصائيّة للأعوام(2002–2010)

6. قطاع المال والتأمين والعقارات:

نلاحظ بأنّ عدد المشتغلين في هذا القطاع أخذ يزداد في سورية خلال الفترة المدروسة، فقد كان 59870 مشتغل عام 2001 وزاد إلى 112299 مشتغل عام 2009، وعلى الرّغم من ذلك فإنّ ذروة المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي كانت في عام 2005 بنسبة 5.7% من إجمالي الناتج، مقابل انخفاض في المساهمة عام 2009 بنسبة قليلة نسبيّاً.

الجدول(16) تطوّر أعداد المشتغلين في المال والتأمين والعقارات بين عامي 2001– 2009 في سورية

العام	المشتغلين	معدل نمو عدد المشتغلين	الناتج المحلّي الإجمالي(ملايين)	النسبة إلى إجمالي الناتج	$\lvert H_F \times \dot{Y}_F \rvert$
	W	$\dot{Y}_F$	GDP	H_F	
2001	59870	–	30236	–	–
2002	61140	0.021	31252	0.032	0.0007
2003	89830	0.469	38749	0.036	0.0170
2004	83747	−0.068	48061	0.040	0.0027
2005	100112	0.195	83712	0.057	0.0111
2006	122365	0.222	84433	0.050	0.0110
2007	132334	0.081	112328	0.056	0.0045
2008	123933	−0.063	128380	0.051	0.0032
2009	112299	−0.094	127362	0.052	0.0049

المصدر: الباحث بالاعتماد على مسح قوّة العمل من عام 2001 حتّى عام 2010، والمجموعات الإحصائيّة للأعوام(2002–2010)

7. قطاع الخدمات:

نلاحظ بأنّ عدد المشتغلين في هذا القطاع أخذ يزداد في سورية خلال الفترة المدروسة، فقد كان 706200 مشتغل عام 2001 وزاد إلى 1302406 مشتغل عام 2009، وعلى الرّغم من ذلك فقد انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، من 11.1% إلى 8.9% عام 2002 عام 2009.

الجدول(17) تطوّر أعداد المشتغلين في البناء والتشييد بين عامي 2001– 2009 في سورية

العام	المشتغلين	معدل نمو عدد المشتغلين	الناتج المحلّي الإجمالي(ملايين)	النسبة إلى إجمالي الناتج	$\lvert H_B \times \dot{Y}_B \rvert$
	W	$\dot{Y}_B$	GDP	H_B	
2001	706200	–	102661	–	–
2002	1013744	0.435	107475	0.111	0.0485
2003	1159398	0.144	135815	0.127	0.0183
2004	1228359	0.059	162511	0.135	0.0080
2005	1273959	0.037	190903	0.129	0.0048
2006	1315539	0.033	192383	0.113	0.0037
2007	1294226	−0.016	221997	0.110	0.0018
2008	1352543	0.045	333172	0.132	0.0060
2009	1302406	−0.037	216395	0.089	0.0033

المصدر: الباحث بالاعتماد على مسح قوّة العمل من عام 2001 حتّى عام 2010، والمجموعات الإحصائيّة للأعوام(2002–2010)

8. معدّل النشاط الخام:

تمّ إدخال معدّل النشاط الاقتصادي في النموذج، كمتغيّر إضافي، ومن البديهي أن يتناسب طرداً مع حجم النشاط الاقتصادي المتمثّل بالناتج المحلّي الإجمالي، ذلك أنّه عبارة عن نسبة السكّان المساهمين في النشاط الاقتصادي فوق سنّ الخامسة عشر إلى إجمالي عدد السّكّان.

الجدول(18) تغيّر معدلات النشاط الاقتصادي الخام في سورية بين عامي 2001– 2009

العام	معدل النشاط الاقتصادي الخام	$\lvert \Delta PR \rvert$
2001	31.5	0.5
2002	31.9	0.4
2003	29.7	2.2
2004	27.6	2.1
2005	27.7	0.1
2006	27.9	0.2
2007	28.1	0.2
2008	27.5	0.6
2009	27	0.5

المصدر: الباحث بالاعتماد على مسح قوّة العمل لعدّة سنوات.

اتسمت معدّلات النشاط الاقتصادي بأنّها متناقصة فقد كانت 31.5% عام 2001، وأصبحت 27% عام 2009، وهذا يدلّ على انخفاض مساهمة السكّان في سنّ العمل في عمليّة النمو الاقتصادي في سورية خلال تلك الفترة.

تطبيق النموذج على واقع القوى العاملة المشتغلة في سورية بين عامي 2002- 2009 :

لدراسة السلسلة الزمنيّة المدخلة في النموذج لا بدّ من القيام بالآتي:

- **تحديد مشكلة الارتباط الذّاتي للسلاسل المدروسة:**

الجدول(19) نتائج معاملات النموذج المقترح، وإحصائية (Durbin-Watson)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$(H_A \times \dot{Y}_A)$X1	0.611446	0.503614	12.14118	0.0223
$(H_I \times \dot{Y}_I)$ X2	-0.492338	0.607949	-15.69179	0.0405
$(H_B \times \dot{Y}_B)$ X3	-0.207842	0.230528	-9.015953	0.0303
$(H_T \times \dot{Y}_T)$ X4	0.468552	0.309202	15.15360	0.0420
$(H_{ST} \times \dot{Y}_{ST})$X5	-0.909326	0.664883	-13.67650	0.0465
$(H_F \times \dot{Y}_F)$ X6	0.105754	0.100024	-9.613841	0.0260
$(H_{SE} \times \dot{Y}_{SE})$)X7	0.194918	0.729764	0.714050	0.0050
(ΔPR) X8	0.001129	0.019961	0.056561	0.0095
C	0.262480	0.013438	19.53313	0.0326
R-squared(معامل التحديد)	0.997508			
Durbin-Watson stat (اختبار دارين واتسون)	1.504959			

المصدر: مخرجات برنامج E-views 3.1، بالاعتماد على بيانات الجداول من (11) حتّى (18)

من خلال الجدول نجد بأنّ قيم احتمال مستوى الدلالة(Prob.) المقابلة لقيم المعاملات (Coefficient)، جميعها أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، بالتالي فإنّ قيم المعاملات دالّة إحصائيّاً وتختلف عن الصفر، كما نلاحظ عدم وجود مشكلة ارتباطذاتي في السلسلة ذلك أنّ قيمة إحصائيّة دارين واتسون تساوي إلى 1.50 وهي تقع في المجال [2+ ,2-] باحتمال ثقة 95% ومستوى دلالة محسوب 0.093 أكبر من العتبة الدنيا لرفضفرضيّة العدم والبالغة (0.05).

-مشكلة الارتباط الخطّي:

الجدول(20) معاملات الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة المشمولة بالدراسة

معاملات الارتباط بيرسون	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
X1	1	0.878	-0.481	0.534	0.149	0.209	0.345	0.746
X2	0.878	1	-0.605	0.393	-0.088	-0.221	0.077	0.710
X3	-0.481	-0.605	1	-0.049	0.082	0.412	-0.074	-0.374
X4	0.534	0.393	-0.049	1	0.795	0.196	-0.322	0.080
X5	0.149	-0.088	0.082	0.795	1	0.235	-0.396	-0.416
X6	0.209	-0.221	0.412	0.196	0.235	1	0.538	0.256

0.633	1	0.538	−0.396	−0.322	−0.074	0.077	0.345	**X7**
1	0.633	0.256	−0.416	0.080	−0.374	0.710	0.746	**X8**

المصدر: مخرجات برنامج E− views، بالاعتماد على بيانات الجداول من (11) حتّى (18)

من خلال متابعة الجدول نجد بأنّه لا توجد مشكلة ارتباطخطّي في النموذج المقترح، ذلك لعدم وجود أي معامل ارتباط فوق قيمة 0.8.

-مشكلة تباين حدّ الخطأ

الجدول(21) نتائج اختبار تباين حدّ الخطأ (White Heteroskedasticity Test)

White Heteroskedasticity Test			
F−statistic	0.348718	Probability	0.721483

المصدر: مخرجات برنامج E−views، بالاعتماد على بيانات الجداول من (11) حتّى (18)

نلاحظ أنّ قيمة إحصائيّة الاختبار الخاصّة بـ(White Heteroskedasticity Test)، وهي إحصائيّة F تبلغ 0.34، وهي غير دالّة إحصائيّاً إذ أنّ احتمال مستوى الدلالة المحسوب 0.721 وهي أكبر من العتبة الدنيا لرفض فرضيّة العدم 0.05، وبالتالي فإنّ النموذج لا يعاني مشكلة تباين حدّ الخطأ، وبعد التأكّد من عدم وجود أي مشكلة من مشاكل نماذج الانحدار المتعدّد، من الممكن تحديد النموذج بالشكل الخطّي من خلال التعويض في نموذج مرونة التوظيف بحسب القطاعات في سورية على الشكل الآتي: $\dot{E} = 0.262 + 0.611 \times (H_A \times \dot{Y}_A) - 0.492 \times (H_I \times \dot{Y}_I) - 0.207 \times (H_B \times \dot{Y}_B) + 0.468 \times (H_T \times \dot{Y}_T) - 0.909 \times (H_{ST} \times \dot{Y}_{ST}) + 0.105 \times (H_F \times \dot{Y}_F) + 0.194 \times (H_{SE} \times \dot{Y}_{SE}) + 0.001 \times \Delta PR + \varepsilon$ ..... 8 نلاحظ بأنّ مجموعة القطاعات تختلف فيما بينها من ناحيتين:

الناحية الأولى (ناحية الإشارة):إذ نلاحظ أنّ كل من قطاعات الصناعة، والبناء والتشييد، والنقل والتخزين والاتصالات، تتميّز بالمرونة السّالبة إذ تبيّن أنّ معاملات الميول كانت (−0.492)، (−0.207)، (−0.909) على التوالي، الأمر الذي يدلّ على عدم قدرة هذه القطاعات توليد الوظائف بالشكل الأمثل بما يراعي التطوّر في حجم القوى العاملة*، ولا بدّ من توجيه العمالة إلى تلك القطاعات، ذلك أنّ نموّ القوى العاملة المشتغلة في هذه القطاعات لا ينسجم ونموّ الناتج المحلّي الإجمالي وفق نسب المشاركة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الناحية الثانية (تباين المرونات):نلاحظ بأنّ مرونة التوظيف تختلف بحسب القطاع، أي إنّ القدرة على استيعاب العمالة بالتالي المساهمة في الحدّ من مشكلة البطالة تختلف بحسب القطاع وقد كان ترتيب القطاعات بحسب المرونة الأكبر على الشّكل الآتي،أ− القطاع الزّراعي هو الأفضل بمعدّل مرونة توظيف 0.611، الأمر الذي يدلّ على أهمية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي خلال فترة الدّراسة وقدرة الاستثمار الزّراعي على الحدّ من مشكلة البطالة، ب− قطاع التجارة والتخزين والمطاعم بمعدّل مرونة توظيف 0.468، ج− قطاع الخدمات بمعدل مرونة 0.194، وأخيراً نجد قطاع المال والعقارات والتأمين بمعدّل مرونة 0.105.

*** إنّ الهدف من النموذج هو التأكّد فيما إذا كان، النمو القطاعي خلال سنوات الدّراسة، قد أدّى إلى توليد الوظائف *بالشكل الأمثل*، بغض النظر عن إمكانيّة توليد هذه الوظائف وما هو عددها، وخصوصاً أنّ الدّراسة تتمّ على مجموعة من القطاعات، والإشارة السّالبة ليست بالضرورة دليل على عدم قدرة على توليد فرص العمل، ولكنّها أقرب ما تكون إلى دليل على عدم الوصول إلى الحلّ الأمثل، الذي يقتضي تناسباً وتكافؤاً وموائمةً بين كل من الانتاجية والحاجة إلى عمال جدد في ظلّ معدّلات النمو الحاليّة لكلّ قطاع.**

وأخيراً نلاحظ بأنّ معامل $0.000 = 0$، الأمر الذي يدلّ على أنّ استجابة التوظيف في إطار مرونات القطاعات الحاليّة الدّاخلة في النموذج تساوي إلى 0.1%، وهي نسبة منخفضة، تدلّ على ضغف في قدرة الاقتصاد الحالي على الاستجابة إلى متطلّبات واقع التوظيف

الاستنتاجات والتوصيات :

- يوجد مثال يعبّر عن مدى استجابة الاقتصاد لمتطلّبات التنمية من خلال الحدّ من مشكلة البطالة بحسب القطاعات المشكّلة للاقتصاد السّوري.

- هنالك اختلافات في مرونات التوظيف بحسب القطاعات المختلفة، بالتالي قدرة كل قطاع تختلف عن قدرة القطاعات الأخرى في تأمين فرص عمل جديدة تساهم في الحدّ من البطالة.

- تبيّن وجود قطاعات تعاني من مشكلة البطالة أكثر من غيرها، إذ أظهرت مرونات سالبة في النموذج النهائي المقترح.

- يعدّ القطاع الزّراعي ووفقاً للنموذج المقترح من أفضل القطاعات في مدى استجابته لمتطلبات التوظيف وسوق العمل، إذ أظهر أكبر قيمة لمعامل المرونة.

بالتالي وبناءاً عليه، تمّ وضع التوصيات الآتية:

- التركيز على مشكلة البطالة في إطار الخطط الاقتصاديّة الخمسيّة على المستوى الكلّي كنتيجة للاهتمام بهذه المشكلة على المستوى القطاعي، وإعطاء مفهوم البطالة القطاعيّة الحيّز الأكبر من الاهتمام الاقتصادي، ذلك أنّ الحلّ على مستوى كلّ قطاع يؤدّي إلى حلّ على المستوى الكلّي لمشكلة البطالة.

- العمل على زيادة مساهمة النمو الاقتصادي في التوظيف من خلال توجيه المشاريع الإنتاجيّة نحو القطاعات التي تعاني من نقص حادّ في العمالة، والتركيز على المشاريع الإنتاجيّة.

- الاستفادة من النموذج في الناحية العمليّة على المستوى الاقتصادي القطاعي في سورية، من خلال تحديد أسباب الاختلافات في المرونات، والتي يعود بعضها إلى أسباب داخليّة تتعلّق بالقطاع نفسه، وأخرى خارجيّة تعود إلى موازنات القطاعات في إطار الموازنة العامّة للدولة.

- إعطاء أولويّة مشكلة البطالة القطاعيّة للقطاعات التي تعاني من مرونات سالبة وفق الأولويّة الآتية:

1- قطاع النقل والتخزين والاتصالات إذ أظهر مرونة(−0.909)
2- القطاع الصّناعي إذ أظهر مرونة (−0.492).
3- قطاع البناء والتشييد إذ أظهر مرونة (−0.207)

- العمل على تدعيم نقاط القوّة في القطاعات التي تبيّن استجابات متفاوتة لمتطلّبات التوظيف في سورية مثل قطاع الزّراعة– قطاع الخدمات– قطاع النقل.

المراجع :

1. أبا زيد، ثناء. *البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السّوري*، مجلّة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلميّة، المجلّد (30)، العدد (5)، 2008، 3.

2. BROOKS, R. R. Why is Unemployment High in the Philippines, Washington DC, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2002, 21.
3. DHANANI, S. H. Unemployment and Underemployment in Indonesia, 1976-2000: Paradoxes and Issues, Mimeo. Geneva: International Labor Office, 2004, 34.
4. BOLTHO, A; Andrew. G. Can Macroeconomic Policies Raise Employment?, International Labor Review, 1995, 451-470.
5. WALTER, S. The Relationship Between Growth, Employment and Unemployment in the EU. European Economist for an Alternative Economic Policy Workshop, Barcelona, Spain,1999, 120. http://www.memoeurope.uni-bremen.de/tser/Walterskirchen_24months.PDF
6. *WILLIAM, S* .Examining The Relationship Between Employment and Economic Growth in the Ten Largest States, MC- Hill, Winthrop University,2005,23.
7. MARSHALL, R. Labor Economics: Wages Employment. Hoom Wood, USA, New york, 2000, 34.
8. القريشي، مدحت. اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2007، 24.
9. الأشقر، أحمد، -الاقتصادالكلي،الدارالعلميةللنشروالتوزيع،الأردن،عمان،2002،296-295
10. الأشقر، أحمد. الاقتصاد الكلّي، جامعة آل البيت، الأردن، عمّان، 2002، 298.
11. قنطقجي، سامر. مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرّسالة للنشر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلاميّة، سورية، حماة، 2000، 9.
12. صليحة، قاضي. أثر الإصلاحات الاقتصاديّة على البطالة والتشغيل، رسالة ماجستير، معهد علوم اليسر، الجزائر، الجزائر، 2005، 3.
13. هيكل، فهيمي. موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2000، 828.
14. منى، الطحاوي. اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995. 78.
15. صالح، سامية، البطالة بين الشباب حديثي التخرّج، جامعة عين شمس، الجزائر، الجزائر، 2000، 20.
16. المرجع السّابق الذّكر، 21.
17. الفيلاني، مصطفى. مجتمع العمل،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2006، 301-306.
18. BYRNE, D. S. *Defining Unemployment in Developing Countries,* Credit, Nottingham, Working Paper, 2001,9
19. CLARK, K. S. *Labor Market Dynamics and Unemployment,* Brookings Papers Economic Activity, Credit, Nottingham, 1979, 13-60.
20. KINGDON, G. K. *Are Searching and Non-Searching Unemployment Distinct States when Un-employment is High?, Chicago Press, 2000, 152- 155.*

21. SORRENTINO, C. *R. International Un-Employment Rates,* Monthly Labor Review 8, (November), ILO, 2000, 1-4.

22. The Optic-, 5-10.

23. TODARO, M. P. *The Dilemma of Development, Public Issue of Population Council, 2000, 19-24.*

24. SURYADARMA, D. A; SUDARNO. S. D. *The Measurements and Trends of Unemployment in Indonesia: The Issue of Discouraged Workers*, SMERU Working Paper, Jakarta: SMERU Research Institute, 2005, 23.

25. زكي،رمزي.*الاقتصاد السياسي للبطالة*،العدد 226، مجلّة عالم المعرفة، الكويت، الكويت، 2001، 17.

26. SURYADARMA, D. A; SUDARNO. S. D, the optic-, 2005, 24.

27. الأشقر،أحمد.*الاقتصاد الكلّي*، مرجع سبق ذكره، 2002,290.

28. صالح، سامية. *البطالة بين الشّباب حديثي التخرّج*، جامعة عين شمس، الجزائر، الجزائر، 2000، 21.

29. العلواني، مصطفى. *القوى العاملة والتخطيط لها وتطبيقاتها على واقع القطر العربي السوري*، منشورات وزارة الثقافة، سورية، دمشق، 2001، 22-23.

30. SURYADARMA, D. A; SUDARNO. S. D, the optic-, 2005, 26.

31. BOLTHO, A; ANDREW, G. *Can Macroeconomic Policies Raise Employment?*, International Labor Review, 1995, 451-470.

32. ABRAHAM, K.; KATZ, L. Cyclical unemployment: sectoral shifts or aggregate disturbances? Journal of Political Economy 94, (3), 1986, 507.

33. YON, C. Trends in unemployment rates in Korea: A search-matching model interpretation, the journal of Japanese and international economies, Seoul National University, Seoul, South Korea, 18, 2004. 245.

34. WALTERSKIRCHEN, E. W.*The Relationship Between Growth, Employment and Unemployment in the EU*, European Economist for an Alternative Economic Policy Workshop, Barcelona, Spain. 1999, 234-237 http://www.memoeurope.uni-bremen.de at 10: 15 AM

35. الحمش، منير.*تقرير التنمية الإنسانيّة لعام 2003*، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سورية، دمشق، 2004، 171.

36. المرجع السّابق، 2004، 174.

37. DANIEL, S. A. *a Growth Employment Elasticity Model,* working Paper, SMERU Research Institute, Jakarta, 2007, 17-21.